الأمم المتحدة S/2002/782

مجلس الأمن

Distr.: General
19 July 2002
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

استعدادا للمشاورات التي يعتزم مجلس الأمن أن يجريها ابتداء من الأسبوع القادم حول مسألة الصحراء الغربية، أود، بناء على تعليمات من حكومتي، أن أشير إلى موقف الجزائر الثابت بشأن هذه المسألة.

١ - مسألة الصحراء الغربية هي أولا وقبل كل شيء مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار، وهي مسألة عالجتها الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥)، الذي دعت فيه منذ عام ١٩٦٥ إلى إنهاء استعمار هذا الإقليم وإلى تقرير مصير شعبه من خلال استفتاء لتقرير المصير (القراران ٢٠٧٢ (د-٢٠) و ٢٢٢٩ (د-٢١)).

وأصدرت محكمة العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ فتوى ذكرت فيها أن ''العناصر والمعلومات التي أحيلت إليها لا تدل على وجود أي علاقة سيادة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية من ناحية، والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من ناحية أخرى. وعليه، فإن المحكمة لم تلاحظ وجود أي علاقة قانونية تسمح بتعديل تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) من حيث إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية وبصفة خاصة من حيث تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي لإرادة سكان الإقليم''.

وأكد الرأي الذي أبداه المستشار القانوني للأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/2002/161) أن المغرب ليس السلطة القائمة بإدارة الإقليم، وأن اتفاق مدريد لعام ١٩٧٥ لم ينقل أي سيادة إلى الموقِّعين عليه، وأن الوضع القانوني للصحراء الغربية بوصفها إقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي لم يتأثر بهذا الاتفاق.

٢ - ويبدو واضحا من خلال ما سبق أن إقليم الصحراء الغربية ليس إقليما مغربيا دخل في صراع مع الحكومة المركزية وانشق عنها، ومن ثم سيرضى بمنحه استقلالا ذاتيا بدرجة

190702 190702 02-48653 (A)
0248653

متفاوتة، ولكنه إقليم محتل بصورة غير قانونية منذ عام ١٩٧٥، ويرد على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولن تغير أية وسيلة قانونية مصطنعة أو أي رجوع إلى الوقائع، بأي شكل من الأشكال، هذه الحقيقة الثابتة.

وهذا هو السبب الذي من أجله رفضت الجزائر مشروع الاتفاق الإطاري الذي اقترحته المملكة المغربية، والذي يمنح استقلالا ذاتيا مزيفا تحت السيادة المغربية ''إلى كل المقيمين في الإقليم''.

وسوف تواصل الجزائر التمسك بهذا الموقف بشدة، لأن هذا الموضوع يتعلق بتحقيق العدل لشعب لا يطالب إلا بممارسة حقه الحر والسيادي في تقرير المصير، أي في اختيار الاستقلال والسلامة الإقليمية كما ينص على ذلك استفتاء حق تقرير المصير الذي تحاول الأمم المتحدة تنظيمه منذ عام ١٩٩١ تطبيقا لخطة التسوية التي اتفق عليها الأطراف وأيدها المجتمع الدولي والتي لا تزال الوسيلة المثلى للتوصل إلى حل عادل ودائم لنزاع الصحراء الغربية.

٣ - وستواصل الجزائر تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل التوصل إلى تسوية لمسألة الصحراء الغربية تتفق مع الشرعية الدولية. وفي رأي الجزائر، على مجلس الأمن أن يتذكَّر أنه، وفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة، تقع على منظمتنا مسؤولية إغلاق ملف إنهاء استعمار هذا الإقليم، والسماح لشعب الصحراء الغربية باختيار مصيره بحرية، وترجيح الشرعية الدولية ومبادئ العدالة على سياسة الأمر الواقع واحتلال الأراضي بالقوة.

وأرجو أن تتفضلوا باتخاذ اللازم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) عبد الله **بعلي**
السفير